

العولمة وتأثيرها على الدبلوماسية الاقتصادية

Globalization and its Impact on Economic Diplomacy

قطاب الجمعي وسيم¹¹ مدرسة الدراسات العليا التجارية، مخبر Marketic الجزائر، wassim.guettab@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/09/15

تاريخ القبول: 2021//08/25

تاريخ الاستلام: 2021/05/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التحول الكبير الذي شهدته الدبلوماسية مع اشتداد حدة العولمة الاقتصادية وتدويل قواعد الاندماج. حيث أن نتائج الدراسة بينت تراجع احتكار الدولة للتعامل في الشؤون الاقتصادية، وبرز بذلك شكل جديد من التفاعل الدبلوماسي بحيث بدأت الدول تنخرط في أشكال جديدة من الدبلوماسية متعددة الأطراف مع مشاركة خليط من الممثلين من هيئات مستقلة عن الدول. كما أصبح لوزراء التجارة والمالية ورجال الأعمال نفس الدور الذي كان يلعبه وزراء الخارجية سابقا. وقد بينت الدراسة أيضا حال الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في هذا السياق الدولي شديد التشابك وقدمت مجموعة من التوصيات التي من شأنها تحسين أداء كل الفاعلين في الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

كلمات مفتاحية: الدبلوماسية، العولمة، الاندماج، الدبلوماسية الاقتصادية، وزارة الشؤون الخارجية.

تصنيفات JEL: F23, F15, F02.

Abstract:

This study aims to identify the big shift that diplomacy has known with the intensification of economic globalization and the internationalization of the integration rules. The study showed that the state's monopoly on dealing in economic affairs has declined, and a new form of diplomatic interactions has emerged. States now are getting more involved in the new forms of multilateral diplomacy with the participation of representatives from independent organs. Ministries of Trade and Finance, as well as businessmen, have had the same role to play that foreign ministries previously played. The study also presented the Algerian case in this highly interdependent and networked context and provided a set of recommendations that would improve the performance of all actors in Algerian economic diplomacy.

Keywords: Diplomacy; Globalization; Integration; Economic diplomacy; Ministry of Foreign Affairs.

Jel Classification Codes: F23, F15, F02.

1. مقدمة:

تعتبر الدبلوماسية التقليدية فنا وحرفة للتواصل بين الدول التي تعمل عن طريق ممثليها (الدبلوماسيين) من أجل المصلحة الوطنية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو علمية أو اجتماعية، بالوسائل السلمية. هذه الوسائل لا تستبعد استخدام الضغط (السياسي أو الاقتصادي) والذي يعرف بأنه دبلوماسية قسرية (ARON, 1962, p 68).

وتستخدم الدبلوماسية مجموعة معينة من المهارات والأدوات والإجراءات والأساليب والمعايير والقواعد كممارسات اجتماعية من أجل التنسيق وتخفيف الحوار بين الدول وبالتالي تحسين محتوى وجودة العلاقات الدولية. كما أن الدبلوماسيين يعتبرون وكلاء لدولهم ولا يعملون كمواطنين عاديين. وعليهم الوفاء بمهمة رسمية بغض النظر عن رأيهم الشخصي. فعمل الدبلوماسي الذي لا يوافق على سياسة حكومته تجبره، في حالة عدم نجاحه، على الدفاع عن موقف حكومته بإخلاص أو الاستقالة من مهمته.

ومع ذلك، جعلت العولمة والديمقراطية الحدود المهنية للدبلوماسية أكثر سعة وأثارت تساؤلات حول المطالب بالالتزام الإقليمي للدبلوماسيين التقليديين. وظهر الفاعلون في الدبلوماسية البديلة داخل الدولة وخارجها وغالبا ما يتصرفون بشكل مستقل عن الإدارة المركزية لوزارة الخارجية. فقد شهدت الدبلوماسية كمهنة تغيرات من حيث التعريف، التكيف وتوقع الأدوار لما يفترض أو لا يفترض القيام به من طرف دبلوماسي.

من خلال هذه الورقة البحثية سنسلط الضوء على دور العولمة في تغيير الأدوار الوظيفية للدبلوماسية وكذا محاولة إبراز مستوى الاعتماد على الدبلوماسية الجزائرية في العملية الاقتصادية وتحديد الموقع الذي تحتله وزارة الشؤون الخارجية في عملية دعم وتشجيع الاقتصاد الجزائري.

الإشكالية:

من خلال هذه الورقة البحثية سنسلط الضوء على دور العولمة في تغيير الأدوار الوظيفية للدبلوماسية وكذا محاولة إبراز مستوى الاعتماد على الدبلوماسية الجزائرية في العملية الاقتصادية وتحديد الموقع الذي تحتله وزارة الشؤون الخارجية في عملية دعم وتشجيع الاقتصاد الجزائري، ومن هنا فإن البحث يعالج الإشكالية التالية:

"ما مدى تأثير العولمة على السلوك الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية؟"

تعتمد الإجابة عن هذه الإشكالية على البحث المعمق في عدد من جوانب الموضوع، والتي تثير مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- إلى أي مدى يمكن تصميم إطار نظري متكامل لمقاربة الدبلوماسية في ظل العولمة الاقتصادية؟
- ما طبيعة التحولات البنوية والوظيفية التي مست الدبلوماسية الاقتصادية؟
- إلى أي مدى أثرت حركات العولمة الاقتصادية على آليات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، وعلى الكيفية التي يتعاطى بها السلوك الدبلوماسي للجزائر مع جدول الأعمال الدولي الجديد؟

الفرضيات العلمية:

تستند الدراسة إلى مجموعة من الفرضيات العلمية لتفسير طبيعة الدبلوماسية الاقتصادية، خاصة بعد الحرب الباردة، وتنطلق هذه الدراسة من استبعاد فكرة التركيز على مستوى تحليلي دون آخر، وتقتصر تفاعل شبكة من المتغيرات تقع في مستويات تحليلية مختلفة، للكشف عن الطبيعة الجديدة للدبلوماسية الاقتصادية. ومن ثم يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

"يفسر التحول في طبيعة السلوك الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية كنتيجة حتمية لحركات العولمة الاقتصادية الحديثة".

وتندرج تحت هذه الفرضية، ثلاث فرضيات جزئية كما يلي:

- يرجع تعدد المستويات التحليلية للدبلوماسية الاقتصادية إلى طبيعة المتغيرات المتعددة المتحركة فيها.
- يرتبط مستوى تعقيد الطبيعة البنوية والوظيفية للدبلوماسية الاقتصادية، إيجابا بزيادة مستويات التشابك الاقتصادي والاعتماد المتبادل.
- هناك علاقة سببية بين التحول في آليات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية وتأثيرات العولمة الاقتصادية.

أهداف البحث:

- بناء على إشكالية البحث وفرضياته فإن هذه الدراسة ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:
- التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالعولمة والدبلوماسية الاقتصادية.
- معرفة العلاقة بين ظاهرة العولمة وكذا السلوك الاقتصادي للدبلوماسية.
- إبراز مستوى الاعتماد على الدبلوماسية الجزائرية في العملية الاقتصادية.
- تحديد الموقع الذي تحتله وزارة الشؤون الخارجية في عملية دعم وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث خاصة عندما نعرف أنه لا يمكن لأهداف التنمية الاقتصادية أن تكون ذات دلالة ما لم توفر لها الوسائل و الأدوات اللازمة لتحقيقها. وبالرغم من تفاوت هذه الوسائل والأهداف في أهميتها، تبقى الدبلوماسية الاقتصادية أداة ووسيلة أساسية في عملية التنمية وانعكاسها يبقى كبيرا على أداء الاقتصاد الوطني.

وبما أن العولمة كان لها دور كبير في زيادة التدفقات بين الدول، فقد كان لها أثر كبير على سلوك الدبلوماسية الاقتصادية بحث صار لزاما عليها التأقلم مع هذه المتغيرات، والانخراط في مختلف مظاهر التكامل الاقتصادي بين الدول.

منهج البحث:

كون الدراسة تنصب حول فهم الطبيعة الجديدة للدبلوماسية الاقتصادية، وكونها تحاول الإجابة عما تغير، سواء على مستوى البنوي أو على المستوى الوظيفي أو الآليات التي تقوم عليها، فإن هذا المسعى يتطلب استراتيجية بحثية كفيلة بتزويدنا بفهم جيد للظاهرة محل الدراسة، وتمكننا من إبراز أهم معالم ومميزات الدبلوماسية الاقتصادية الحديثة، وتحديد جوانبها الثابتة والمتغيرة، ومقارنتها بشكلها التقليدي. لذا سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي.

2. تسارع العولمة:

إن العولمة المعاصرة تخلق عالما يتناسب فيه النطاق الواسع للعلاقات والشبكات العابرة للحدود الوطنية مع شدتها العالية وسرعتها وإمكانيتها عبر العديد من جوانب الحياة، منها الاقتصادية والاجتماعية إلى البيئية. وفي ظل بيئة عالمية متغيرة، تتعزز شبكة العلاقات الدولية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاتصالات الاجتماعية.

1.2 تعريف العولمة:

إن وجود تعريفات كثيرة للعولمة في الكتابات العلمية سبب بعض الارتباك بشأن استخدام هذا المصطلح. وقد تم تعريفها بشكل عام بأنها "مصطلح ضمن الكثير من المصطلحات الأخرى التي تشير إلى تدويل أقوى للنشاطات الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال زيادة الاندماج والترابط بين الاقتصادات الوطنية" (THOMPSON, 1999, p 159).

وقد عمل العديد من الباحثين على وضع تعريف واضح لهذا المفهوم دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه. ففي تعريفه للعولمة، أكد جان لوك فيرانديري على الطبيعة الرأسمالية لهذا المفهوم، الذي يشير إلى "حركة معقدة لفتح الحدود الاقتصادية والتحرر من القيود، مما يسمح للأنشطة الاقتصادية الرأسمالية بتوسيع مجالات عملها على الكوكب بأسره" (FERRANDÉRY, 1998, p 03).

ووفقا لتفسير أكثر حصرا للعولمة، فإنها نتيجة لمجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية التي يقيمها صناع القرار، وبخاصة كبار رجال الأعمال من القطاع الخاص" (KHERDJEMIL, 1999, pp 267-294)

هذا الرأي كان محل خلاف بقوة، خاصة من قبل العديد من المراقبين الذين يؤكدون على أن العولمة هي العملية الناجمة عن تطورات السوق وليس نتيجة سياسات متعمدة. وبشكل عام، فإن التعاريف "الرسمية" للعولمة تربط هذه الظاهرة مع التجارة الدولية بشكل وثيق جدا كما تفعل على سبيل المثال، المفوضية الأوروبية التي ترى أن "العولمة يمكن تعريفها بأنها عملية الترابط بين الأسواق والدول المنتجة، وتزايد نتيجة لعمليات التبادل في السلع والخدمات وكذلك نتيجة التدفقات المالية والتكنولوجية. هي إذن ليس بظاهرة جديدة ولكن استمرار لهذا الاتجاه الذي بدأ منذ فترة طويلة" (THOMPSON, 1999, p 151).

2.2 خصائص العولمة:

لقد أدى الجدل الدائر حول التعريف الدقيق للعولمة إلى الاختلاف أيضا في تحديد خصائص ومظاهر هذه الظاهرة. ولكن على الرغم من هذه الاختلافات، فإن غالبية الباحثين اتفقوا على بعض من الخصائص العامة. وقد لخص أنتوني ماكغرو خصائص العولمة فيما يلي (MCGREW, 1997, pp 231-266)

1.2.2 الترابط: بتأثير من تبادل ونشر المعلومات، فإن الأنشطة الاجتماعية، السياسية والاقتصادية تتجاوز الحدود الوطنية بحيث يمكن للأحداث والقرارات والأنشطة في أي مكان في العالم أن تؤثر على الأفراد والمجتمعات الأخرى؛

2.2.2 محو الحدود الوطنية: إن الخط الفاصل بين ما هو محلي وما هو عالمي أصبحت أكثر غموضا. وبالتالي فإنه من الصعب أن نميز بين ما هو داخلي وبين ما هو خارجي؛

3.2.2 الصراع على السيادة: إن تزايد الارتباط المتبادل يولد تحديات عابرة للحدود ويولد تشكيكا في السيادة الوطنية. وهذه الأسئلة لا يمكن حلها عن طريق إلا أن التعددية الحكومية الدولية؛

4.2.2 التعقيد البنوي والنظامي: إن الزيادة في عدد الفاعلين والروابط التي يمكن أن تنشأ بينهم يؤدي إلى تعقيد النظام العالمي ويولد تقييدا نظاميا على أنشطتها واستقلالها.

3.2 زيادة الفاعلين في العلاقات الدولية:

في حين اقتصر المشاركون التقليديون في العلاقات الدولية على الدول والمنظمات الدولية، ظهر عدد متزايد من المشاركين بسبب عملية العولمة كالمنظمات الدولية الفرعية (المحلية والإقليمية)، المنظمات غير الحكومية، الشركات عبر الوطنية، وسائل الإعلام، الأكاديميات، المؤسسات، الأحزاب السياسية، إلخ. فالسياسة الخارجية اليوم بمعنى أوسع لا تقوم بها الدول فقط من خلال ممثليها ولكن أيضا من قبل أي من هؤلاء المشاركين الجدد.

ومن غير المحتمل في المستقبل أن تظل الدولة ذات السيادة هي الموقع الرئيسي للسلطة. فالتشكيلات الجديدة والفاعلون الجدد في العلاقات الدولية قد تخطوا الفجوة بين المجالين المحلي والدولي ليحلوا محل الأشكال القديمة للحكم. في حين أن الدولة ذات السيادة من المرجح أن تظل هيكلية المصدر الرئيسي للسلطة بسبب قدرتها على التحمل هيكلية وأهميتها المعيارية، ولكن مبدأ السيادة ذاته قد خضع لتغيرات عميقة أدت إلى مفهوم حديث. فالسيادة اليوم ليست محتكرة من قبل الدولة، ولكن من خلال التغيرات عبر الزمان والمكان التي يمكن تقسيمها وتقاسمها بين الدول والمشاركين من غير الدول اعتمادا على القضية والمشكلة والوضع السياسي للمجتمع (BARTELSON, 2006, p 463). وبسبب هذه التحديات الداخلية لسيادة الدولة على المستويات دون الوطنية للحكم، أصبحت السيادة كواجهة ارتباطية متغيرة باستمرار بين القانون والسياسة. وبالتالي، يتم تحويل السيادة ونقلها في بعض المجالات إلى مستويات أخرى من كيانات الدولة.

3. الدبلوماسية الاقتصادية:

1.3 مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية:

غالباً ما استخدم مصطلح الدبلوماسية لوصف العمل السياسي للدولة في الخارج، بمعنى الدبلوماسية السياسية، أي أن الدبلوماسيين ينخرطون في علاقات سياسية في المقام الأول. ولأن وجود علاقات ودية يقود إلى علاقات في مجالات أخرى، بما في ذلك المجال الاقتصادي، فالعلاقات الاقتصادية كثيراً ما كانت طريقاً لثمين العلاقات السياسية، ودفعها نحو الأفضل. وهناك إدراك متزايد بأنه مهما حدثت اختلالات في العلاقات السياسية، فالعلاقات الاقتصادية إذا كانت قوية، فإن لها القدرة على امتصاص هذه الاضطرابات (UR RASHID, 2005, p 02).

غير أن التحولات التي رافقت نهاية الحرب الباردة زادت من انفتاح المجتمعات والاقتصاديات. وأدى بروز حركات العولمة إلى المساهمة في توسيع الإطار التقليدي للعلاقات الدولية. والملاحظ أن كثافة العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية، وكذا التداخل المتزايد لشبكات الاتصال والنقل والعلاقات عبر القومية، خلق بيئة دولية جديدة معقدة ومتنوعة ساهمت إلى حد كبير في تطوير الخدمات التجارية والمالية، عن طريق تطلع الدول وسعيها ليكون لها النصيب الأوفر في عالم المال والأعمال (مصطفى بخوش، 2003، ص 91). فلقد أصبحت وظيفة الدبلوماسية والدبلوماسي محل إعادة نظر، بعد بروز تحديات جديدة متعلقة أساساً بالجانب الاقتصادي، وأصبحت الصفقات الكبرى للاستثمار والتجارة الخارجية، بنفس المستوى من الاهتمام الذي كانت تعطيه السلطة التنفيذية قبل أكثر من عقدين من الزمن للمسائل العسكرية والسياسية. كما تغيرت وظيفة الدبلوماسي في جانب كبير منها، وأصبح يتفاوض مع رأس المال وعوامل الإنتاج كي يستميلهم إلى دولته لتحفيز النمو فيها، وباتت التجارة والمندوبون الماليون هم سفراء للدولة في الخارج. وأصبح كل ذلك يدرج تحت مسمى الدبلوماسية الاقتصادية (روكرانس، 2001، ص 05).

2.3 تعريف الدبلوماسية الاقتصادية:

يعرف قاموس الدبلوماسية (BERRIDGE, 2001, p 81) الدبلوماسية الاقتصادية بأنها "المعنية بقضايا السياسية الاقتصادية وتتضمن عمل الوفود والمندوبين في المؤتمرات التي ترعاها هيئات؛ مثل منظمة التجارة العالمية... [...] كما يتضمن جزء من عملهم الرصد والإبلاغ عن السياسات الاقتصادية والتطورات في الدول الأجنبية، وتقديم المشورة والنصح حول أنجع الطرق للتأثير على الدول الأخرى. فالدبلوماسية الاقتصادية توظف الموارد الاقتصادية، إما كمكافآت أو كعقوبات في السعي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية هذا ما يعرف باسم "فن إدارة شؤون الدولة بالدبلوماسية".

ومن أجل توضيح هذا التعريف فإن الدبلوماسية الاقتصادية هي المتعلقة "بعملية تعزيز السياسات المتعلقة بالإنتاج وحركة تبادل السلع والخدمات والعمل والاستثمار في البلدان الأخرى" (UR RASHID, 2005, p 02).

ومن الملاحظ أن هذا التعريف يركز على مجالات الدبلوماسية الاقتصادية، وهو نفس النهج الذي انتهجه باين وولكوك في تحديد مجالات الدبلوماسية الاقتصادية، حيث اعتمدا على ما ذهب إليه اوديل عند حصره لنطاق المفاوضات الاقتصادية.

فحسب باين وولكوك، تشير الدبلوماسية الاقتصادية إلى "مجموع النشاطات الدبلوماسية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية فيما وراء الحدود الوطنية (تصدير، استيراد، استثمار، إقراض، مساعدة، هجرة...)، التي تباشرها الدول والفواعل غير الدولانية في "العالم الواقعي" (BAYNE, 2003, pp 03-08).

4. الدبلوماسية الاقتصادية في ظل العولمة:

إن دبلوماسية ما بعد الحداثة، كما يراها ساتو، هي "تطبيق الذكاء واللباقة في إدارة العلاقات بين حكومات الدول المستقلة". وهو ضمناً يؤيد الرأي القائل بأن الدبلوماسية هي المجال الحصري لوزارة الشؤون الخارجية (GORE-BOOTH,

PAKENHAM, 1979, p 03). فمشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية هي ظاهرة أكثر بروزا في البلدان الصناعية، وأقلها في البلدان النامية

وتدعو هذه التطورات الرئيسية للأنشطة الدبلوماسية الناشئة إلى إعادة التفكير في تحديد مفهوم الدبلوماسية، دور الدبلوماسيين، ووظائف ومهام وزارة الشؤون الخارجية. حيث يواجه الدبلوماسيون جهات فاعلة جديدة، وبنود جديدة لجدول الأعمال وأساليب عمل جديدة. كما يتم تكوينهم وإعدادهم بطرق غير ملائمة. لذا، فقد أصبح تكييف الدبلوماسية التقليدية مع واقع دبلوماسية ما بعد الحداثة ضرورة ملحة (COOLSAET, 2007, pp 03-05).

1.4 تدويل السياسة الداخلية:

بسبب تقدم العولمة وزيادة العلاقات عبر الوطنية والاعتماد المتبادل، لا تتم صياغة السياسة الخارجية اليوم فقط من قبل وزارة الخارجية بل في الوزارات والوكالات الأخرى ذات الاتصالات الدولية. ويقدر ما تقوم الإدارات الأخرى، وفقا لمهاراتها المحلية، بتطوير شبكاتها الدولية الخاصة والحصول على سلطة المشاركة في صنع القرار، بقدر ما يعزز ذلك من عملية تدويل السياسة الداخلية وتحسين العلاقات الدولية. وبالتالي، فالدبلوماسي قد يواجه في الخارج في بعض الأحيان سلاسل متعددة من مدراء يمثلون مصالح مختلفة ويعطون تعليمات مختلفة. ومن أجل ضمان أن الحكومة تتحدث باستمرار وبصوت واحد في مسائل السياسة الخارجية، فإن مهمة الدبلوماسي هي إيجاد موقف موحد يحترم أولوية وزارة الخارجية كسلطة منسقة (TALBOTT, 1997, p 69). وقد تستخدم وزارة الخارجية نفسها مجموعات العمل المشتركة بين الوزارات لتنسيق سياسة الحكومة.

2.4 نشر إدارات للشؤون الخارجية في الوزارات الأخرى المركزية:

تشارك الوزارات الهامة على مستوى الحكومة المركزية المسؤولية عن السياسات المتخصصة بصورة متزايدة في الحوارات المتعلقة بالسياسات مع النظراء في البلدان الأخرى. ومع تزايد اللجوء إلى المؤتمرات الدولية، تتحدى هذه الوزارات دون قصد الدور الريادي التقليدي لوزارة الشؤون الخارجية في الأمور المتعلقة بالتبادلات بين الدول أو المشاركة في مننديات وضع المعايير الدولية. وقد أدت هذه الوزارات المتخصصة إلى تقويض احتكار وزارة الشؤون الخارجية تدريجيا في التعامل مع الشؤون الاقتصادية الخارجية والتعاون مع الوكالات الرائدة في مجال اختصاص كل منها، فعلى سبيل المثال. فإن وزارة الاقتصاد أو المالية تتولى زمام الأمور مع صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، ووزارة الاتصالات مع الاتحاد الدولي للاتصالات، ووزارة العمل مع منظمة العمل الدولية، ووزارة التجارة مع منظمة التجارة العالمية.

وقد ازداد الاتجاه نحو تحقيق اللامركزية في السلطة إلى تفويض الصلاحيات من الحكومة المركزية إلى الولايات الإقليمية بشكل كبير، لا سيما في بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وفي الجزائر مؤخرا. سواء كان ذلك من خلال مبدأ الاندماج أو من خلال التفويض المباشر للسلطة، كما هو الحال في حالة المملكة المتحدة التي نقلت بعض اختصاصات الدولة من الحكومة المركزية إلى اسكتلندا وويلز.

وقد افتتحت حكومات المقاطعات مثل الأقاليم الألمانية ممثلين للمكاتب في بروكسل من أجل التأثير في اتخاذ القرارات في المفوضية الأوروبية والمؤسسات ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي. ويمكن ملاحظة نفس العملية بالنسبة للبلدان غير الأوروبية مثل سويسرا التي افتتحت أيضا كانتوناتها (المقاطعات) مكاتب لها في بروكسل رغم أن سويسرا ليست دولة عضو في الاتحاد الأوروبي (BERRIDGE, 2001, p 207). إن مشاركة الجهات الفاعلة المحلية في العلاقات الدولية تزيد من تعقيد الأمور فيما يتعلق بتوحيد السياسة الاقتصادية الخارجية الوطنية وتشكل تحديا إضافيا أمام وزارة الشؤون الخارجية.

3.4 ظهور الوظائف الدبلوماسية في الشركات عبر القطرية:

إن العولمة، على النحو الذي تقاس به الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً، تتقدم بسرعة إلى الأمام، وكذلك العولمة العابرة للحدود. وفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يمكن قياس درجة المشاركة الدولية من جانب الشركات بمختلف الطرق. فمؤشر العبور عبر الحدود الذي يستخدمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مكون من ثلاثة نسب هي: النسبة بين الأصول الأجنبية وإجمالي الأصول، النسبة بين المبيعات الخارجية وإجمالي المبيعات والنسبة بين العمالة الأجنبية وإجمالي العمالة (UNCTAD, 1998, p 43). وتقوم الشركات اليوم بصورة متزايدة بإدارة أعمالها عبر بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والأسواق الناشئة حديثاً (أوروبا الشرقية، والصين) أو الاقتصادات حديثة التصنيع (جنوب شرق آسيا، وأمريكا الجنوبية)، وقد أصبحت بعض الصناعات بالفعل متجاوزة للحدود الوطنية إلى حد كبير.

إذن، فإن الشركات عبر القطرية هي جهات فاعلة مهمة غير تابعة للدولة تعمل على نطاق عالمي في الاقتصادات المتقدمة والنامية والانتقالية. والمديرون العالميون مختصون في إدارة العمليات التجارية ولكنهم لا يعرفون بالضرورة كيفية التعامل مع أصحاب المصلحة غير التجاريين في جميع البلدان التي يعملون فيها. فهؤلاء يضغطون على الشركات عبر القطرية لتكون أكثر عرضة للمساءلة اجتماعياً وبيئياً. ويمكن أن يؤدي الفشل في التعامل مع هذه القضايا غير المتعلقة بالعمل التجاري بسهولة إلى أزمة أو صراعات مفتوحة أو فرص تجارية ضائعة.

4.4 زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية في الحكم الدولي والدبلوماسية الاقتصادية:

تعمل المنظمات غير الحكومية على مستويات متعددة تتراوح بين قضايا المجتمع المدني مثل حماية البيئة إلى المراقبة والتحقيق في الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان للشركات العالمية أو الدول الأجنبية. وهي تعمل في كثير من الأحيان على المستويات الوطنية والإقليمية عبر القطرية مع التركيز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. قلقاً من الآثار السلبية للتنمية على البيئة، تتحدى المنظمات غير الحكومية الدول في القضايا الاقتصادية والتجارية من خلال الاحتجاجات المدنية والحملات وقوائم التصنيف السلبية وغيرها من الوسائل. وهكذا، تمكنت المنظمات غير الحكومية من تحديد قدرة الجهات الفاعلة ذات السيادة التقليدية على العمل دون عوائق، سواء كان ذلك على مستوى الدولة أو داخل نطاق الشركات متعددة الجنسيات.

ومن خلال الاستفادة من قدراتهم على جمع المعلومات وإمكانات تحليل السياسات المتطورة، تنشط المنظمات غير الحكومية عبر القطرية بشكل متزايد في ساحة السياسة الدولية وتطالب بحقوقها في التمثيل فوق أراضيها، وبالتالي تتحدى قدرات وزارة الشؤون الخارجية على تنسيق السياسة الاقتصادية الوطنية في المحافل الدولية.

5.4 تقنيات المعلومات الحديثة:

إن تقنيات المعلومات الحديثة لا تستولي على السبب الوجودي للدبلوماسية والدبلوماسيين (GRANT, 2004, p 09). فالدبلوماسية تتطلب المعرفة والحكم والخبرة، والتفاوض عبر الإنترنت لا يغير ذلك، هو فقط يتطلب تكيفاً أكبر مع العالم من حولنا. هذا التكيف ليس مسألة اختيار بل ضرورة، فالتكنولوجيا لها تأثير، ليس فقط على كيفية ممارسة الدبلوماسيين للأعمال التجارية، ولكن أيضاً على طبيعة العمل الدبلوماسي.

وقد حسنت تقنيات المعلومات الجديدة ليس فقط من السرعة ولكن أيضاً في أهمية المعلومات المتاحة. كما يؤثر ذلك أيضاً على الدبلوماسية باعتبارها فن التواصل والتفاعل بين المشاركين في العلاقات المعولمة. ولم يسرع تطور الاتصالات هذا من تدفق المعلومات فحسب، بل إنه وسع أيضاً من عقلية وطرق التفكير داخل المجتمع الدبلوماسي. وصار الدبلوماسي لا يستطيع هزم وسائل الإعلام

الحديثة إلا نادرا، فهو يواجه تحديا متواصلا لتحليل الأحداث بجدوة وتعمق، وكذا الحفاظ على استمرارية مصادره الخاصة والواسعة الانتشار التي يمكن أن تؤثر على الرأي المحلي فضلا عن عملية صياغة السياسات في الداخل.

5. الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل العولمة الاقتصادية:

إن تبني نهج اقتصاد السوق في الجزائر، وكذلك ظهور العولمة في الألفية الثالثة، تطلب من السلطات الجزائرية القيام بإصلاحات هيكلية عميقة لمجمل الاقتصاد الوطني، بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي وتقاسم مزايا تحرير التجارة.

ففي سياق الأزمة الدولية للبترول سنة 1986 وما نتج عنها من آثار على كل المستويات في الجزائر، كان لزاما على الدولة التدخل. حيث قامت بإصدار المرسوم التشريعي رقم 88-29 المؤرخ في 19 جويلية 1988 والمتعلق بالتجارة الخارجية الذي منح حق الامتياز في احتكار التجارة الخارجية للمؤسسات الوطنية. ثم وبدءا من سنة 1990، أصدرت مجموعة من الإصلاحات مست قطاع التجارة الخارجية، خاصة فيما يخص تمويل عمليات الاستيراد، وتحرير تدخل المتعاملين العموميين والخواص في التجارة الخارجية. بالإضافة الى مجموعة من التحفيزات الجمركية. (مصطفى بودرامة، 2009، ص 338)

ولكن ومع ذلك، فقط تضررت مختلف القطاعات خلال الفترة ما بعد سنة 1994. ويبقى القطاع الأكثر تضررا هو القطاع الصناعي والذي تأثر بالانفتاح والعولمة تأثرا كبيرا. ورغم عملية الإصلاح التي عرفت المؤسسات العمومية في إطار استقلالية المؤسسات التي شرع فيها سنة 1988 وإنشاء صناديق المساهمة بهدف تجاوز العقبات التي كانت تعاني منها، إلا أن هذه الإصلاحات لم تحقق الأهداف المرجوة منها، لذلك كان لابد من العمل على إصلاح القطاع العام وخصوصية مؤسساته بهدف تفعيل أداء القطاع الصناعي وتجاوز العقبات التي تعترضه.

ولقد تجسدت هذه الإصلاحات في سنة 1995 بمقتضى قانون الأموال المنقولة للدولة والذي عوض صناديق المساهمة بالشركات القابضة (holdings) لتمكين تقويم المؤسسات التي تعيش في أغلبها صعوبات مالية خطيرة وذلك بهدف خوصصتها (عبد الله بلوناس، 2005، ص 193).

بالموازاة مع ذلك، تم انشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات العمومية كالغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة، الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، الصندوق الخاص بترقية الصادرات ثم بعدها الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار. ومن آثار العولمة وما أفرزته من توجه عالمي نحو الاندماج والتكتل، هو توجه الجزائر بدورها نحو هذا المسار عن طريق المفاوضات التي أطلقتها من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والتي انطلق مسارها منذ سنة 1988 عبر تقديمها تقريرا رسميا بوضع سياساتها الخارجية أمام أعضاء الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (GATT)، والتي لا تزال مستمرة إلى غاية اليوم. بالإضافة الى توقيعها عدة اتفاقات انضمت بموجبها إلى مناطق حرة قارية ودولية، كاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، منطقة التجارة الحرة الكبرى ثم انضمامها مؤخرا إلى منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

وبالموازاة مع ذلك، أضحت الجانب الاقتصادي يكتسي أهمية كبرى على مستوى الدبلوماسية الجزائرية، فالدور المنوط بها صار جد حاسم لتشجيع التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية. كما أصبحت وزارة الشؤون الخارجية جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للحكومة الجزائرية.

وعلى هذا الأساس، فقد صارت مهمة وزارة الشؤون الخارجية تتمثل في إيجاد مكان للمنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية، واستمالة استثمارات أجنبية قادرة على خلق ثروات ومناصب عمل في الجزائر. وهي ليست بالمهمة السهلة على الإطلاق. كما أنه يجب التنبيه إلى أن تجربة الدبلوماسية الجزائرية في العملية الاقتصادية جد حديثة، حيث أن الانفتاح الاقتصادي في الجزائر لم يعلن إلا في أوائل

التسعينيات. فقبل هذا التاريخ، كانت الجزائر تعتمد على مواردها الطبيعية في سياستها التنموية، ورأس المال العام كان طاعاً على رأس المال الخاص، حتى ولو كانت هذه الأموال قادمة من الخارج.

ومع ذلك، فإن المدير السابق لمديرية ترقية ودعم التبادلات الاقتصادية غلى مستوى وزارة الشؤون الخارجية والسفير السابق للجزائر في أوكرانيا السيد بشير معزوز يؤكد أن: "الدبلوماسية التجارية قامت بنشاطات مختلفة في دول الاعتماد خاصة في اتجاه جلب المؤسسات". وقد لخص هذه العمليات فيما يلي: (MAZOUZ, 2008, p 08)

● قبل سنة 1989: كان نظام الاقتصاد الموجه المطبق آنذاك محصوراً في الاستهلاك. والموارد المالية المحدودة في ذلك الوقت تبرر ذلك؛

● بعد سنة 1989: عودة سياسة السوق الحرة كان لها الأثر الفوري خاصة فيما يخص تحرير الاستثمار والتجارة وكذلك البحث عن شركاء أجنب. وفي هذا الإطار، فإن كل فعاليات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تم دعمها دبلوماسياً على مستوى كبريات المدن الأوربية، الأمريكية، الآسيوية، الإفريقية والعربية. نذكر على سبيل المثال الملتقى المنظم في الجزائر العاصمة في أكتوبر 1994 من طرف وزارة الشؤون الخارجية حول قانون الاستثمار لسنة 1993.

1.5 الوظيفة الاقتصادية لوزارة الشؤون الخارجية:

إن الجانب الاقتصادي لم يكن ذا أهمية كبيرة في الدبلوماسية الجزائرية. ويرجع ذلك إلى الأولويات التي كانت تفرض نفسها خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية كالعلاقة بين الشمال والجنوب، التخلف الذي يشهده العالم الثالث وحقه في النمو، الفقر في إفريقيا، حق الشعوب في تقرير مصيرها، مكافحة الإرهاب... الخ .

غير أن الدبلوماسية الجزائرية مؤخراً بدأت تهتم أكثر بالجانب الاقتصادي، حيث أنها أنشأت مديرية مخصصة لتشجيع للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدولي في المجال الاقتصادي، الأمر الذي يعبر عن إرادة الوزارة في لعب دور أكبر في هذا المجال عن طريق انشائها مديرية خاصة لترقية ودعم التبادلات الاقتصادية من خلال المرسوم الرئاسي رقم 02-404 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية..

في هذا المرسوم، كانت تحتوي المديرية العامة للعلاقات المتعددة الأطراف على مديرية للشؤون الاقتصادية والمالية ومديرية خاصة بحقوق الإنسان، التنمية المستدامة والشؤون القانونية. أما فيما يخص مديرية ودعم التبادلات الاقتصادية (مديرية ترقية ودعم التبادلات الاقتصادية حالياً)، كانت تابعة للأمانة العامة للوزارة. ويمكن ملاحظة أنه في مرسوم 2002، فإن المديرية الخاصة بالترقية الاقتصادية والتجارية لم تكن تعامل بصفة مستقلة عن المسائل السياسية والأمنية غلى المستوى التنظيمي.

أما المرسوم الرئاسي رقم 08-162 المؤرخ في 02 جوان 2008 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية فقد جمع كل الوظائف الاقتصادية على مستوى الوزارة تحت وصاية المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدولي، والتي تشمل مديرية الشؤون الاقتصادية والمالية الدولية، مديرية الشؤون التجارية المتعددة الأطراف، مديرية البيئة والتنمية المستدامة ومديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية.

ويمكن تلخيص المكانة التي تحتلها وزارة الشؤون الخارجية، من خلال المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدولي، في عملية تشجيع المبادلات الاقتصادية والتجارة، خاصة فيما يتعلق بتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد حاولنا تلخيص مختلف الخدمات التي تقدمها وزارة الشؤون الخارجية في 6 مهام رئيسية، هذه المهام لا تعبر بالضرورة عن كل الخدمات التي تقدمها الوزارة وبإمكاننا إضافة مهام أخرى ولكننا ركزنا على الأساسية منها:

1.1.5 ترقية التعاون الدولي: من اجل تشجيع وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تقوم وزارة الشؤون الخارجية - بالتعاون مع مختلف الهيئات المختصة- بمختلف الإجراءات والنشاطات الضرورية لذلك عن طريق عقد الاتفاقيات المختلفة مع الشركاء الأجانب. كما يوجد شكل جديدة من الشراكة يشهد تطورا ملحوظا مؤخرا، ألا وهو مجلس الأعمال. هذه المجالس تهدف إلى تبادل الوفود من رجال الأعمال والاتصال مع الشركاء الوطنيين لتعزيز الشراكة والاستثمار. وبلغ عدد هذه الاتفاقيات في 2011 (76) اتفاقية مع 53 دولة. هذه الاتفاقيات تخص عادة سبل التعاون، وخلق مجالس أعمال ومذكرات تفاهم.

2.1.5 تقديم المعلومات الاقتصادية والتجارية: تعتبر وزارة الشؤون الخارجية مصدرا للمعلومات الاقتصادية والتجارية، فهي تعمل على تقديم هذه المعلومات لمختلف الجهات الفاعلة في العملية الاقتصادية. والواقع أن الإدارة المركزية للوزارة توفر لشبكة دبلوماسيتها مختلف الدراسات التحليلية للاقتصاد الوطني وجميع التطورات التي يشهدها، سواء تعلق الأمر بالجانب التشريعي أو مناخ الاستثمار في الجزائر أو حتى احتياجات السوق الجزائرية. في الاتجاه الآخر، تتلقى الحكومة المركزية من طرف شبكتها الموزعة حول العالم عدة ملاحظات ومعلومات عن نمو الأسواق الخارجية، وتعرض مختلف الفرص السانحة لجذب الاستثمارات، والمشاركة في الفعاليات المختلفة واقتراح دعوة وفود من رجال الأعمال. ثم يتم توزيع تلك المعلومات عن طريق مديرية ترقية ودعم التبادل الاقتصادي من خلال قنواتها لمختلف شركائها (المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة، غرفة الصناعة والتجارة، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، المديرية العامة للجمارك. الخ). وبالإضافة إلى ذلك، تقوم وزارة الشؤون الخارجية بتحليل سياسات التجارة الخارجية لبلادنا واتجاهات التجارة العالمية. ولذلك، فقد قامت المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدولي بإنشاء قاعدة البيانات فيها تحليلات وإحصاءات عن الأسواق المحلية والأجنبية. ويمكن أن تكون هذه القاعدة أكثر تأثيرا وفائدة للجميع إذا قامت الإدارة المركزية بخلق نظام للمعلومات. كما يجب التنويه إلى إن وزارة الشؤون الخارجية ممثلة في لجنة متابعة التجارة الخارجية وتشارك مع مختلف القطاعات المعنية في تحديد التوجهات التجارة الخارجية للجزائر.

3.1.5 المرافقة والدعم: تعتبر وزارة الشؤون الخارجية الجهة المختصة الوحيدة بمسائل مرافقة الشركات ودعمها نظرا لقربها من الأسواق الخارجية من خلال شبكتها الدبلوماسية. وسواء كانت هذه الشركات محلية أو أجنبية، فإن الوزارة هي المعنية بتقديم المشورة والاقتراحات. ويعتبر تدخلها جد حاسم قبل وأثناء وبعد العملية التي يكون فيها طرف أجنبي. حيث أنها هي المخولة بالجمع بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين مع الشركاء الأجانب والعكس، القيام بتحقيقات حول مصداقية الشركاء الأجانب الذين يسعون للتعامل مع الشركات الوطنية، تسهيل إجراءات منح التأشيرات للمستثمرين الأجانب في السوق المحلية، تقديم المشورة وتشجيع الشركة الجزائرية على كيفية التعامل مع سوق معين.. الخ (MAZOUZ, 2008, p 05)

4.1.5 المشاركة في تنظيم المعارض التجارية والمعارض المتخصصة في الخارج: تعتبر وزارة الشؤون الخارجية عضوا في لجنة تنظيم المعارض في الخارج. ويقوم ممثلوها بالمشاركة في تطوير البرنامج الوطني للمعارض في الخارج، كما يقومون باقتراح الأماكن الأمثل لتنظيم المعارض بما يتماشى والتوجهات الوطنية مع الأخذ بالاعتبار كل الفرص السانحة لجلب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات. وتشارك وزارة الشؤون الخارجية، بعد ذلك، من خلال التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في جميع مراحل تنظيم المعارض الدولية إلى غاية القيام بعملية التقييم النهائي لهذه الفعاليات. كما أنها تقوم بإشراك جميع الفاعلين الاقتصاديين في هذه التظاهرات ومرافقتهم وتأطيرهم من البداية وحتى النهاية، من خلال دبلوماسيتها.

5.1.5 المساعدة على تسوية النزاعات: قد يحصل وأن يواجه المستثمرين مشاكل مع شركائهم المحليين، كأن يتم مراجعة بعض التشريعات أو أن تقرر الدولة استعمال حق الشفعة، في هذه الحالات تتدخل وزارة الشؤون الخارجية لإيجاد حل ودي وتجنب اللجوء إلى

العدالة. فإذا لم تنجح هذه المساعي وأصبح اللجوء إلى القضاء ضرورة، تقوم الجزائر بتقديم المشورة حول الإجراءات التي يجب إتباعها وتقتراح الاتصال بمكتب أو أكثر للمحاماة تراه الأصلح للقضية.

6.1.5 المشاركة في تنظيم لقاءات العمل والأيام الدراسية والبعثات التجارية: يقوم رؤساء البعثات الدبلوماسية في الخارج بصفة مستمرة بتنشيط أيام إعلامية حول الفرص التي يوفرها السوق الجزائري ومناافع الاستثمار في الجزائر. كما أنها تقوم بمرافقة البعثات التجارية مع مشاركة الهيئات المختصة في مختلف دول العالم لتعزيز صورة الجزائر كوجهة استثمارية. بالإضافة إلى تنظيم أيام عمل في الجزائر، ودعوة المستثمرين ورجال الأعمال الأجانب للالتقاء مع الفاعلين الوطنيين.

2.5 الوظيفة التجارية في السفارات الجزائرية:

في وقتنا الحالي، الشبكات الدبلوماسية بعيدة كل البعد على أن تكون مجرد نقاط بسيطة للتمثيل السياسي في دول الاعتماد. فخلف هذه السفارات، توجد استراتيجيات حقيقية للتوسع والانتشار على المستوى الدولي، وولوج أسواق جديدة وإعطاء صورة مضيئة عن الواقع الاقتصادي في البلد من خلال إبراز مزايا وفرص الاستثمار فيه. كل هذا لا يتم إلا من خلال الاعتماد على دبلوماسيين متخصصين. فحسب دراسة أجريت لدى أكثر من اثنين وعشرين (22) شركة تعمل في مجال التصدير لأكثر من 200 وجهة استيراد، فإن الصادرات تزيد بنسبة 6 إلى 10% لكل قنصلية إضافية تنشأ في الخارج (KOTESCKI, 2007, p 40).

أما فيما يخص الجزائر، فإنها تملك 71 سفارة موزعة حول العالم، 27 في إفريقيا، 21 في أوروبا، 11 في أمريكا و22 في آسيا. الهيكل التنظيمي للسفارة الجزائرية يمكن اعتباره كلاسيكيا، فهو مكون من مصالح مكلفة بالشؤون السياسية، الثقافية والتعاون الدولي، التسيير الإداري والمالي، الدفاع وأخيرا الشؤون الاقتصادية والتجارية. ويجب التنبيه إلى أن التعيين في السفارات الجزائرية يتم وفقا للاحتياجات والمقتضيات الدبلوماسية في دول الاستقبال، وحسب مستوى أهمية العلاقات السياسية، التجارية، الثقافية. الخ وكذلك إلى تقدير السفير في حد ذاته.

ويتولى المستشار الاقتصادي أو التجاري للسفارة مهمة دعم المصالح الاقتصادية للدولة، سواء كانت لصالح المؤسسات الوطنية التي تبحث عن التوسع على المستوى الدولي أو بالنسبة للشركات الأجنبية التي تبحث عن فرص الاستثمار في الجزائر. ومهامه خاضعة أيضا لتقدير السفير المكلف على رأس تلك السفارة. ومن هنا يتبين أن أداء المصلحة التجارية مرتبط بكفاءة الدبلوماسي وتحمله لمسؤولياته.

ورغم ذلك، فإن لعب دور الممثل التجاري والاقتصادي للدولة ليس بالأمر الهين على الدبلوماسي. فالإطار القانوني لهذه المهنة غير موجود أو على الأقل غير كاف بالنظر إلى حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقه. بمعنى آخر، فيما عدا مهمة التمثيل التجاري للدول في دول الاعتماد، ما هو الغطاء القانوني للمهام التي يقوم بها؟ وعلى ماذا يعتمد في انجاز مهامه المختلفة؟

من ناحية أخرى، يمكن للمستشار التجاري أن يكون بجانبه ملحق تجاري أو أكثر لمساعدته. هذا الأخير يكون في الأغلب مختصا في الميدان التجاري، متعدد المهارات من خلال مختلف المهام التي قام بها خلال مسيرته المهنية في مختلف الأماكن.

وبما أن العالم الذي يشهد منافسة كبيرة بين مختلف الفاعلين الدوليين (حكومات، شركات متعددة الجنسيات، بنوك، بورصات منظمات دولية، إعلام... الخ). فإن ذلك يفرض التحرك بسرعة من أجل خلق مكان بين الدول الأكثر تنافسية. وفي هذا الصدد، فإن السفير السابق وأحد آباء الدبلوماسية الجزائرية السيد عبد القادر بوسلهام يرى أن الجزائر لا تملك سوى عدد قليل من المستشارين التجاريين المؤهلين للقيام بهذا النوع من المهام (BOUSSELHAM, 2005, p 70).

وقد قامت الجزائر سنة 2008 بتكوين أول فريق من الملحقين التجاريين بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، ويتكون هذا الفريق من خمسة عشر عضواً، وبعد تكوين دام عدة أسابيع بالجزائر، تم إلحاقهم بواشنطن لاستكمال التكوين، الذي أشرف عليه خبراء أمريكيون من وزارة التجارة، وجزائريون هما الأستاذ الدكتور امحمد برقوقي، والدكتور يوسف بن عبد الله.

إن طرح مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية يجعلنا نطرح عدة تساؤلات تخص الجانب التنظيمي وكذا العلاقات بين مختلف المؤسسات. بعبارة أخرى، هل يجب أن يكون الملحق التجاري تابعا لوزارة الشؤون الخارجية (دبلوماسية)؟ أم أنه يمكن أن يكون تحت وصاية وزارة أكثر تقنية كوزارة التجارة أو وزارة الصناعة، أو تابعا لمؤسسة مختصة في ترقية التجارة الخارجية أو الاستثمار كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية؟ وإذا كان هذا الملحق تحت وصاية مؤسسة غير وزارة الشؤون الخارجية، هل يجب أن يعمل بمقر السفارة؟ إن كان كذلك هل يجب أن يعمل تحت إشراف السفير؟

إن خلق دبلوماسية اقتصادية فعالة يجب أن تجيب على كل هذه الأسئلة وألا تغفل أي جانب من شأنه أن يؤثر على سيرورة عملها، كالوقوع في التناقض وعدم التجانس مع المؤسسات الأخرى.

6. خاتمة:

لقد زادت العولمة والثورة التكنولوجية من سرعة التغيير في مختلف مجالات الحياة اليومية والعلاقات الدولية. وقد أدى التوافر الواسع للمعلومات والمعرفة وسهولة الوصول إليها إلى زيادة التطلعات بين مختلف الشعوب. فقد جعلت التكنولوجيا القائمة على الإنترنت بإمكان الأفراد والشركات إقامة علاقات تفوق الحدود الإقليمية التي كانت في الماضي متاحة لقلّة محظوظة فقط.

ومن بين التطورات غير المقصودة للعولمة مشاركة فاعلين غير حكوميين في الدبلوماسية. فتقليدياً، كانت الدبلوماسية امتيازاً للسفراء والمبعوثين الذين يمثلون وزارة الشؤون الخارجية والحكومات المركزية، وكانت صلاحياتهم تقتصر على شؤون الدولة. أما اليوم، فلم تعد إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية تقتصر على شؤون الدولة بل امتدت إلى الشؤون المدنية والتجارية. وعادة ما يكون أبطالها مجموعات الضغط من التنفيذيين في مجال الأعمال، وأعضاء الجمعيات المدنية وممثلي المنظمات غير الحكومية.

هذا الوضع أدى بوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية إلى إحداث توليفة واسعة وعميقة من التعديلات الهيكلية والوظيفية. وصارت تهتم أكثر بالجانب الاقتصادي. كما أن عمل السفارات يعتبر ضرورياً وبأقرب وقت أي عملية جلب للاستثمار أو تصدير، بحيث أنها تقوم بتوفير المعلومات اللازمة للمتعاملين الجزائريين والأجانب وكذا تسهيل زيارات الوفود الأجنبية، والمتكونة بالأساس من رجال أعمال وشركات، ومرافقتهم إلى غاية تجسيدهم لمشاريعهم على أرض الواقع وذلك بالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية.

بناء على كل ما سبق، وعلى ضوء النتائج والملاحظات التي تم التوصل إليها، فإنه يمكن إيراد الاقتراحات التالية:

- إنشاء استراتيجية وطنية شاملة للدبلوماسية الاقتصادية المدعومة بالموارد المالية والتقنية وتطويرها مع القطاع الخاص؛
- منح الدبلوماسية الاقتصادية الأولوية القصوى في السياسة الخارجية للحكومة، خاصة فيما يخص جذب الاستثمارات ودعم الصادرات؛
- اليقظة وتعميق الإدراك بأهمية البعد الاقتصادي في الممارسة اليومية للدبلوماسية وفي اللقاءات والاجتماعات وكذا في ربط العلاقات؛
- منح السفراء حرية أكبر للمبادرة في الميدان؛
- زيادة التخصص، وتجنيّد ملحقين بالسفارات متخصصين في المسائل الاقتصادية والتجارية وخبراء ماليين من مختلف الوزارات، فالكادر البشري صار أحد أهم التحديات التي تواجه المؤسسة الدبلوماسية؛
- توظيف الروابط السياسية والعلاقات مع أصدقاء الجزائر في بلدان الاعتماد للحصول على المعلومة الدقيقة ووضعها على ذمة المتدخلين المعنيين، والبحث عن فرص الشراكة والاستثمار، فضلا عن تطوير آليات التعاون الاقتصادي والتجاري وتنويعه؛

- إعادة تنظيم البناء الهيكلي للمؤسسة الدبلوماسية عن طريق توسيع الهيئات المختصة في الشأن الاقتصادي وإعطائها صلاحيات واسعة وهامش حركة أكبر؛
- الاستفادة مما تتيحه الدبلوماسية متعددة الأطراف من مجالات استثمارية وتكوينية هامة في ميدان التنمية المستدامة، لاسيما أن العديد من المنظمات على غرار "برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD" والمؤسسات الإقليمية والدولية المانحة الأخرى تضع على ذمة الدول، خاصة منها النامية، فرص الاستفادة من التكوين والتربصات؛
- إقامة شراكات واسعة مع مراكز البحث والجامعات في مجال الدراسات والبحوث من أجل تأهيل العمل الدبلوماسي؛
- ضرورة إعداد برامج تدريب في الدبلوماسية الاقتصادية والتجارية سواء من خلال المعهد الدبلوماسي أو عن طريق الشراكة مع مؤسسات دولية؛
- إشراك رجال الأعمال كشركاء كاملين في التدريب على الدبلوماسية الاقتصادية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- استعمال وسائل الاتصال الحديثة من طرف السفارات من أجل جمع وتحليل البيانات بسرعة واستغلالها في وقتها؛
- وضع سياسة ترقية حقيقية لفضاء الاتصالات من خلال إصلاحات هامة لتحسيس الجالية الجزائرية والأجانب بأهمية السوق الجزائرية وفرص الاستثمار من خلال المنشورات، قنوات، سفارات الجزائر بالخارج وغيرها من وسائل الاتصال؛
- تعيين شخصيات مرموقة دوليا من أجل مرافقة دبلوماسيتنا؛
- تسهيل عملية انتقال رجال الأعمال على غرار ما قامت به دول الجوار (تونس والمغرب)؛

7. قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

- بنجوش مصطفى، (2003)، مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الراهنة، مجلة الفكر، ع 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة محمد خضرم بسكرة - الجزائر.
- بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري في الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
- بودرامة مصطفى، تأثير العولمة الصناعية على اقتصاديات الدول النامية - دراسة حالة الجزائر -، دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2009.
- روزكرانس رتشارد، (2001)، توسع بلا غزو، ترجمة: عدلي برسوم القاهرة: مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر، مصر.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- ARON, Raymond, (1962), « Paix et guerre entre les nations », Calmann-Lévy, France.
- BARTELSON, Jens, (2006), «The concept of sovereignty revisited», European Journal of International Law, vol. 17, No. 2, European University Institute in Florence, Italy.
- BAYNE, Nicholas., WOOLCOCK, Stephen., (2003), « The new economic Diplomacy », ASHgate Hampshire, England.
- BERRIDGE G.R., JAMES Alan, (2001), «A Dictionary of Diplomacy», Palgrave, USA.
- BOUSSELHAM, Abdelkader, (2005), « Regards sur la diplomatie algérienne », édition Casbah, Algerie.
- COOLSAET, Rik, (2007), « The transformation of Diplomacy at the threshold of the new millennium », University of Ghent, Belgium.

- FERRANDÉRY, Jean Luc, (1998), « Le point sur la mondialisation », Presses universitaires de France, France.
- GRANT, Richard, (2004), « The democratization of diplomacy: negotiating with the Internet », Oxford Internet Institute, Research Report No. 5, UK.
- GORE-BOOTH, Paul, Baron., PAKENHAM, Desmond. (1979), « Satow's Guide to Diplomatic Practice », Longman, Harlow, UK.
- KHERDJEMIL, Boukhalfa. (1999), « Territoires, mondialisation et redéveloppement », Revue d'Economie Régionale et Urbaine, Armand Colin, France.
- KOTESCKI, Michel., NARAY, Oliver. (2007), « Discussion Papers in Diplomacy: Commercial Diplomacy and International Business », Netherland Institute of International Relations (Clingendael), Netherland.
- MAZOUZ, Mohamed Bachir. (2008), « La diplomatie commerciale au service de la promotion des exportations hors hydrocarbures », Ministère des Affaires Etrangère, Algérie.
- MCGREW, Anthony. (1997), « The transformation of democracy: Globalization and Territorial Democracy », The Open University, Cambridge, UK.
- TALBOTT, Strobe, (1997), « Globalization and Diplomacy: A Practitioner's Perspective », Foreign Policy, The FP Group, USA.
- THOMPSON, Grahame, (1999), « Introduction : situer la mondialisation », Revue Internationale des Sciences Sociales, no. 160, Érès, France.
- UNCTAD, (1998), World Investment Report: Trends and Determinants, Switzerland.
- UR RASHID, Harun, (2005), « Economic Diplomacy in South Asia », https://crawford.anu.edu.au/acde/asarc/pdf/papers/conference/CONF2005_04.pdf, p.02.